مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية

ISSN 2352-9962

العدد الثالث - جوان2015



التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق
The challenges facing the banking sector in Iraq

د. منتظر فاضل سعد، جامعة البصرة ، العراق.

تاريخ التسليم:(11 /01/ 2015)، تاريخ التقييم:(05 /03/ 2015)، تاريخ القبول:(19/ 2015/03)

الملخص

يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشاكل هيكلية وتنظيمية ويواجه تحديات ومخاطر السوق بسبب عدم استقرار البيئة الاستثمارية مما ادى الى عدم تطوره بالشكل المطلوب وضعف ارتباطه بالمنظومة المصرفية العالمية .

حيث ان القطاع المصرفي العراقي منذ اكثر من اثنتير عشر عاما ولغاية الوقت الحاضر يمارس سياسات واليات متعثرة ، رغم ان الجهاز المصرفي يضم 54 مصرف منها 7 مصارف حكومية واحد منها حديث التاسيس و23 مصرف تجاري خاص و 9 مصارف اسلامية و15 فرع لمصارف اجنبية . الا انه يعد صدور قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ثم تحرير سعر الفائدة والغاء خطط الائتمان وفتح الباب للمصارف الاجنبية واطلاق حرية التمويل الخارجي والغاء القيود على تحويل المال عدا غسيل الاموال .

وبعد عام 2003 ورث العراق نظاما مصرفيا متردیا وخاصة ضعف الثقة بالمصارف العراقية ، وضعف دور المصارف في النشاط الاقتصادي والتنموي . ولذلك لا بد من وجود الاصلاح المصرفي وخاصة النظر بالهيكل التنظيمي وتشخيص المشاكل المالية والتشغيلية والرقابية واصدار اللوائح التنظيمية المناسبة من قبل البنك المركزي لتنظيم عمل المصارف الحكومية والخاصة وممارسة الرقابة ، مع اعادة النظر بالقوانين ذات العلاقة وخصوصا قانون المصارف مع توطيد العلاقات الدولية للمصارف العراقية .

Abstract :

Iraqi banking sector suffers from structural and organizational problems and faces the challenges and risks of the market due to lack of stability of the investment environment, which led to lack of development as required and the weakness in its association with the global banking system.

The Iraqi banking sector for more than ten years and up to the present time practices stalled policies and mechanisms, despite the fact that the banking system includes 54 bank, including seven state banks one of which is a newly established , 23 private commercial bank , nine Islamic banks and 15 branches of foreign banks. But it is the release of the Iraqi Central Bank Act of 2004 and the Banking Act No. 94 of 2004 , interest rate liberalization , the abolition of credit plans , open the door to foreign banks and the launch of the freedom of external financing in addition to the abolition of restrictions on the transfer except money washing .

After the 2003 Iraq inherited a dire banking system especially the lack of confidence in Iraqi banks, and the weakness of the role of banks in the economic and development activity. Therefore , the banking reform is necessary, especially considering the organizational structure , the diagnosis of the financial, operational and regulatory problems and to issue appropriate regulations by the Central Bank to regulate the work of the government and private banks in addition to exercise control, with a review of related laws especially banking law with the consolidation of international relations Iraqi banks.

مقدمة:

ان القطاع المصرفي العراقي يشكل الدعامة الأساسية لبناء اقتصاد قوي ، يشكل فيه الحلقة التحويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية . فقد مر الجهاز المصرفي العراقي بعدة مراحل ابتدات المرحلة الاولى من عام 1867-1935 والتي كان اقدمها (البنك العثماني ،البنك الشاهنشاه الايراني ، البنك الشرقي البريطاني ، اما المرحلة الثانية فكانت يطلق عليها باسم الصيرفة العراقية الوطنية 1935-1948 وامتدت حتى عام 1964 ثم استمر عمل القطاع المصرفي حتى عام 2003 . بعد هذا العام اصدر العراق القانون رقم 94 لسنة 2004 والذي من خلاله يتم الاشراف والمراقبة على عمل الجهاز المصرفي . حيث كان الاداء المصرفي الحكومي مشحون بالمشاكل وخاصة مصرفي الرافدين والرشيد بسبب الديون ، كما كان 90% من النشاط المصرفي مخصصا لتمويل النشاط العام المتمثل بعدم الكفاءة والخسائر المتراكمة كما ان ضعف الخدمات المصرفية لدى الجهاز المصرفي بشكل محدود جدا في عمليات الاقراض والتمويل البسيط مع عدم قدرته على توفير منتجات مصرفية حديثة بالاضافة الى انخفاض الكثافة المصرفية وضعف التقنيات المصرفية . مما ادى الى وجود تحديات عديدة يجب ان تواجهها المصارف العراقية وقد كان اهمها انشاء صناديق الاستثمار ومساهمة المصارف فيها لتمويل المشاريع الكبيرة والاسترتيجية ، مع التركيز على زيادة الائتمان والتمويل والقروض المسيرة وتفعيل توظيف الودائع في اوجه الاستثمار والاعمار ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق .

مشكلة الدراسة :

ان تحليل كفاءة المصارف هي من اهم القضايا في السوق المالي والمصرفي ، فمعظم برامج الاصلاح المصرفي تركز على تحسين عمل المصارف ، ولذلك فان القطاع المصرفي العراقي يعاني من مشاكل كثيرة ادت الى ضعف اداءه .

فرضية الدراسة :

ضعف اداء القطاع المصرفي العراقي وضعف مساهمته في التنمية والاستثمار وذلك لاسباب تتعلق معظمها باداء المصارف العراقية .

هدف الدراسة : تهدف الدراسة إلى

إيجاد إستراتيجية لإصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي لما له من دور كبير في تشجيع المستثمرين وجلب رؤوس الاموال التي تحقق التنمية الاقتصادية .

المبحث الاول : تطور القطاع المصرفي في العراق

اولا : التطور التاريخي للجهاز المصرفي في العراق

يعد النظام المصرفي القطاع الرئيس الممول لمختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك في اطار اهداف وسياسات خطط التنمية . وتتمحور ادارة هذا النظام في القرارات والتعليمات التي يقدمها البنك المركزي حيث يرسم السياسة النقدية التي تؤدي دورا مهما .

1- الجهاز المصرفي في العراق قبل عام 2003

نشا القطاع المصرفي العراقي منذ القرن التاسع عشر كقطاع خاص يضم مجموعة من المصارف ، وكان عددها سبعة عشر فرعا ثم تم انشاء قطاع مصرفي حكومي متمثلا في المصرف الصناعي والزراعي عام 1935 ، ومصرف الرافدين 1941 ، والبنك المركزي عام 1947 واخيرا المصرف العقاري عام 1948 . وكانت هذه المصارف تعمل على اساس المنافسة وتقديم خدمات الجمهور .

وقد تم تاميم المصارف الخاصة عام 1964وتكوين مجموعات مصرفية تم الحاقها بالمصرف التجاري الذي تم دمجه مع مصرف الرافدين عام 1974 . وقد صدر قانون البنك المركزي رقم 64 لسنة 1976الذي حدد اهداف وادوات السياسة النقدية (وليد عبدالنبي ،2012،ص2) .

وقد صدر قانون رقم 12 لسنة 1991 الذي سمح للقطاع الخاص مجددا وذلك بانشاء المصارف الخاصة ، وكذلك انشاء المصرف الاشتراكي بهدف دعم الاوضاع المعاشية لذوي الدخول المحدودة من موظفي الدولة وكذلك تم تاسيس سوق بغداد للاوراق المالية بموجب القانون رقم 24 لسنة 1991 .

وكان وضع الجهاز المصرفي يتمثل بتراكم هائل من حوالات الخزينة (التي تمثل اساس الدين العام الداخلي ، بمقدار 46 مليار دينار عام 1990 ، كما ازدادت مؤشرات التضخم من 306 عام 1990 الى حوالي 7000 عام 2003 كما تزايدت نفقات الموازنة خلال المدة نفسها من 1705 مليار دينار الى 20 تريليون دينار لنفس المدة ، كما شكلت الايرادات العامة المحولة بالتمويل التضخمي الذي زاد على 85% من ايرادات تلك الموازنة في معظم سنوات عقد التسعينات وحتى حرب 2003 (د0نهاد عبدالكريم ،2013،ص4) .

وبالعودة الى تاريخ الجهاز المصرفي العراقي ، ففي عام 1993 اصدر البنك المركزي قرارا اجاز بموجبه تاسيس شركات ومكاتب الصيرفة للتوسط بالعملات الاجنبية بيعا وشراءا وقبول الحوالات الخارجية حتى بلغ عدد المكاتب والشركات في عام 2001 (353) شركة . وفي عام 1994 توسع البنك المركزي بزيادة راسمال عدد من المؤسسات المصرفية وخاصة المصرف الصناعي والرشيد والاشتراكي الى 150 و 200 و 450 مليون دينار على التوالي ، كما تم تمويل المصرف الزراعي التعاوني الى شركة عامة براسمال قدره 600 مليون دينار (د.نهاد عبدالكريم ، 2013،ص5) .

وفي عام 1997 تم تاسيس تسع شركات للاستثمار المالي وكانت النتيجة هي مساهمة هذه الشركات حيث تراوحت رؤوس اموال بين (100 – 300) مليون دينار حتى عام 2003 .

ومع حلول عام 2000 تم تاسيس صندوق التنمية العراقي برأسمال قدره 50 مليار دينار لتمويل الكثير من المشاريع التي تدعم ظروف الحصار الاقتصادي آنذاك .

وفي نفس العام ازداد عدد المصارف الخارجية 80 فرعا شكلت 23% من شبكة فروع المصرف التجاري وان كمية موجوداتها إلى إجمالي موجودات الجهاز المصرفي لم تتجاوز 3,4% .

2- الجهاز المصرفي العراقي بعد عام 2003 .

ورث البنك المركزي في عام 2003 جهازا مصرفيا متخلفا من الناحية التنظيمية ، فقد اصدر البنك المركزي قانون رقم 56 لسنة 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 الذي سمح للمصارف الأجنبية بالعمل واستنادا إلى منهجية اقتصاد السوق تم اجراء بعض الإجراءات ومنها (د.كمال البصري ،2007 ،ص1) :

أ- تحديد سعر الفائدة وإلغاء خطط الائتمان .
ب- فتح باب العمل للمصارف الأجنبية سواء عن طريق المشاركة في المصارف المحلية وبدون وضع اي حدود لنسبة المشاركة او فتح فروع لها في العراق دون تحديد رأس المال إضافة إلى إمكانية فتح مكاتب تمثيل لها .

وقد عمل البنك المركزي عام 2004 آليات وأدوات مختلفة عن السابق وذلك من خلال (البنك المركزي العراقي ،2015،ص5):

1- الاستقلالية المكتسبة التي حصل عليها البنك المركزي بموجب القانون الجديد رقم 56 لعام 2004 والمتمثلة بارتباطه بمجلس النواب وعدم اقراض الحكومة ودوائرها وعدم كفايتها لدى التغير من البنك المركزي في التعاقد مع مدقق اجنبي إضافة الى التدقيق الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية وصلاحيته للنشر .
2- حصول العراق على موارد النقد الأجنبي (إيرادات النفط) بعد توقف دام خلال فترة التسعينات .
ت- توحيد فئات العملة العراقية (الدينار) بعد إصدار العملة العراقية الجديدة رقم 14 ذات المواصفات العالمية .

وفيما يخص عمل الجهاز المركزي خلال تلك الفترة فقد عمل بالإجراءات التالية (البنك المركزي ، 2015 ، ص5) :

أ- الغاء خطة الائتمان السنوي التي كان يعدها البنك المركزي للمصارف وترك صلاحية وضع خطة لكل مصرف .
ب- السماح للمصارف بتقديم القروض الكبيرة المشتركة التي يساهم في تقديمها أكثر من مصرف .
ت- تقديم القروض وفق دراسات جدوى اقتصادية وبضمانات مناسبة ومتابعة استخدامها في الأغراض المخصصة لها .
ث- تطبيق اللائحة الإرشادية لتصنيف الائتمان ووضع تخصيصات مالية تتناسب مع المخاطر الخاصة بكل صنف بدءا من الائتمان الممتاز وانتهاءا بالائتمان الخاسر لضمان سلامة العمل المصرفي .

ج- اصدار البنك المركزي قرارا بزيادة رؤوس أموال المصارف لتصل إلى 250 مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من 6/30/ 2010 ، وقد استطاعت غالبية المصارف لتحقيق ذلك ويعتبر هذا النمو ايجابيا لاستقرارها المالي وتعزيزا لقدرتها في مواجهة المخاطر وسعي البنك المركزي لزيادة رؤوس اموال شركات التمويل المالي من 10 مليار في 2011/6/30 الى 15 مليار دينار في 2013/6/30 ، والى 45 مليار دينار في 2014/6/30 . وزيادة راسمال شركات الصيرفة الى 500 مليون دينار وواحد مليار دينار عراقي لشركة القروض الصغيرة والمتوسطة والمحدودة و2 مليار دينار للشركات المساهمة و10 مليارات لشركات إصدار البطاقات الالكترونية ويستمر البنك في التاكيد على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المركزي وخلق الشروط الكفيلة بإيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي وإيجاد نظام مدفوعات وطني فعال ومتطور في تقديم الخدمات المصرفية والمالية محليا ودوليا .

ح- منح اجازات لشركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة حيث تنظم أعمالها التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي وبموجب ذلك تأسست الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة 2009/5/18 كما منح البنك اجازة لشركة مساهمة خاصة لضمان القروض وهي الشركة العراقية للصناعات المصرفية وهي شركة مالية غير مصرفية واصبح عدد المساهمين في راس مالها من المصارف الخاصة 16 مصرف وبموافقة البنك المركزي عام 2008 . وان نسبة الضمان الذي تمنحه الشركة يتوقف على طبيعة كل قرض الا ان النسبة يمكن ان تصل الى 75% من قيمة القرض الذي يعتمده المصرف . كما ساهمت جهود الإصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي ودعم ملائمته المالية من خلال تحديث الاطار التشريعي ومراجعته بما يعزز زيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة والسعي الى مواكبة التعديلات القانونية التي تطلبها تنفيذ الخطة الإستراتيجية في مجال الرقابة على المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والتي تسهل من تفعيل إشراف البنك عليها .

خ- إعادة النظر في التشريعات المصرفية في العراق من اجل النهوض بالواقع المصرفي ، حيث اعد البنك المركزي العراقي ورشة عمل لتعديل قانون 56 لسنة 2004 وقانون 24 لسنة 2004 .

3- الوضع الحالي للمصارف العراقية

بلغ عدد المصارف العاملة في العراق بنهاية 2012 هو 54 مصرفا شملت 7 مصارف حكومية و47 مصرفا اصليا و23 مصرف تجاري و12 مصرف اسلامي و12 مصرف أجنبي ، وتدير المصارف العراقية الحكومية 471 فرعا داخل العراق و 8 خارجه ، كما كان لدى المصارف الاهلية 51 فرعا داخل العراق و 4 خارجه ، وهذا يعني ان تدير المصارف الحكومية السبعة 48% من شبكة الفروع في حين تدير المصارف الاهلية السبعة والاربعون 52% مع الإشارة أيضا الى ان مصرف الرشيد يدير شؤون الفروع الاكبر في العراق 200 فرعا يليه مصرف الرافدين 172 فرعا . (د.ماجد السوري ،2014 ، ص1)

وبالنسبة للوضع المالي للجهاز المركزي خلال المدة 2003-2013 فكانت كالاتي (البنك المركزي ،2014،ص) : -

1- ارتفع اجمالي رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق من 35,5 مليار دينار عام 2003 الى 7662,8 مليار دينار اي بنسبة زيادة قدرها 21485,4 % موزعة بين المصارف الحكومية بمبلغ 1453,6 مليار دينار والمصارف الخاصة بمبلغ 6209,2 مليار دينار .

2- ارتفعت اجمالي احتياطيات المصارف من 265 مليار دينار عام 2003 الى 1372,9 مليار دينار عام 2011 بنسبة زيادة 508,8 % موزعة بين المصارف الحكومية بمبلغ 1060,6 مليار دينار مقابل 312,3 مليار دينار للمصارف الخاصة .

3- بلغ اجمالي الودائع 4318,7 مليار دينار عام 2003 وارتفع الى 68855,4 مليار دينار عام 2013 بنسبة زيادة 1494,4% موزعة بين المصارف الحكومية برصيد 58891,1 مليار دينار مقابل 9964,3 مليار دينار للمصارف الخاصة .

4- ارتفع رصيد الارباح والخسائر بجميع المصارف عام 2003 من 59,3 مليار دينار الى 1589 مليار دينار عام 2013 بنسبة زيادة قدرها 2579,9% كانت حصة المصارف الحكومية منها 927,5 مليار دينار مقابل 661,5 مليار دينار للمصارف الخاصة .

5- بلغ رصيد الائتمان النقدي في نهاية عام 2003 للمصارف كافة 621,1 مليار دينار وارتفع الى 29952,0 مليار دينار وبنسبة زيادة قدرها 4722,4% في نهاية 2013 وقد توزع بين المصارف الحكومية التي بلغت حصتها منه 23386,9 مليار دينار مقابل رصيد 6565,1 مليار دينار للمصارف الخاصة . كما بلغ اجمالي الائتمان التعهدي لسنة 2013 هو 53667 مليار دينار .

6- بلغ إجمالي الائتمان التعهدي لسنة 2013 بـ 53667 مليار دينار موزعة بين المصارف الكومية 42617 مليار دينار والمصارف الخاصة 11049,2 مليار دينار .

اذن فالقطاع المصرفي منذ أكثر من اثنا عشر عاما ولغاية اليوم يعاني الكثير من التحديات التي تعوق عمله ، فمثلا تستحوذ المصارف الحكومية على 86% من الودائع الأصلية والحكومية وبرأسمال لا يتجاوز النسبة 23% مقارنة مع مجموع رؤوس أموال المصارف الخاصة .

إذن يمكن حصر ما وصلت اليه المصارف في العراق وكما في الجدول التالي :

جدول رقم (1)

اكبر عشرة مصارف عراقية لعام 2012-2013- 2014 (مليون دولار)

اسم المصرف	نوعه	الموجودات 2012	الموجودات 2013	الموجودات 2014	راس المال المدفوع
مصرف الرافدين	حكومي	75881,1	79334	-	21,5
مصرف الرشيد	حكومي	44089,3	46226	14665	1,7

المصرف العراقي للتجارة	حكومي	23532,2	27737	-	858,5
المصرف الزراعي التعاوني	حكومي	2301,7	2321	-	43,4
المصرف العقاري	حكومي	1958,9	1887	-	42,9
مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	اهلي	1380,6	1540	1304	180,3
مصرف بغداد	اهلي	1116,7	1389	898	156,2
المصرف الصناعي	حكومي	970,8	934	409	107,3
مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	اهلي	892,6	790	-	257,6
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	اهلي	736,1	686	479	128,8
		91191,9			

المصدر : اتحاد المصارف العربية ، تطورات القطاع المصرفي العراقي ،ت2 ،ع2015/42 ، ص2.

يتضح من خلال الجدول رقم (1) ان مصرف الرافدين هو اكبر مصرف عراقي من حيث الموجودات بالمقارنة مع بقية المصارف ، حيث استحوذ على نسبة 51% من الموجودات المجمعة للقطاع العام عام 2013 ، و 47% من ودائعه ، و45% من التسليفات الائتمانية . كما بلغت الحصة السوقية الاكبر مصرفين فقط (مصرف الرشيد والرافدين) وحوالي 74% من اجمالي موجودات القطاع ، و 73% من ودائعه و 64% من القروض في نهاية 2013 .

وبلغ حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العراقي 195,7مليار دولار نهاية عام 2013 ، اي بزيادة مقدارها 20,1% عن العام السابق وبلغت موجودات المصارف التجارية الحكومية والاهلية في العراق حوالي 116 مليار دولار اي نحو 50 % من حجم الناتج المحلي الاجمالي العراقي لعام 2012 و 51% لعام 2013 .

جدول رقم (2)

بيانات الميزانية المجمعة للمصرف العراقي (مليون دولار)

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013
الموجودات	268320	281247	99738	762892	195700

مجمل القروض (الائتمان الممنوح)	7363	15159	21140	24415	25759
الودائع	38260	45559	54158	54400	60266
راس المال والاحتياطيات والتخصيصات	4600	5344	7180	9659	12070

المصدر : اتحاد المصارف العربية ، تطورات القطاع المصرفي العراقي ،ع 42 ، 2015 .

يتضح من خلال الجدول رقم (2) ان حجم الودائع في القطاع المصرفي حيث زادت من 38,2 مليار دولار عام 2009 الى 60,2 مليار دولار عام 2013 اي بنسبة زيادة 10,8% عن عام 2012 . وهذا بين حالة التوسع والنمو التي حصلت في حجم هذه الودائع خلال تلك الفترة .

اما بالنسبة للائتمان النقدي (القروض المقدمة من القطاع المصرفي) حيث يشير الجدول الى ان المصارف الحكومية ساهمت بنسبة 80,2% من مجمل الائتمان الممنوح عام 2013 ، اما بالنسبة لراس المال للمصارف العراقية فقد ازداد من 4,6 مليار دولار عام 2009 الى 12,070 مليار دولار بنهاية عام 2013 وهذا يوضح تنفيذ سياسات البنك المركزي التي يمليها الى المصارف العاملة بزيادة راسمالها .

المبحث الثاني : الوضع المالي للمصارف العراقية

ان الجهاز المركزي في العراق لا زال متواضعا في هيكلية على الرغم من المصارف الاهلية تهيمن على نسبة كبيرة من اجمالي رؤوس الاموال للجهاز المصرفي ، وعليه يمكن اجمال الوضع المالي للقطاع المصرفي في العراق وكما يلي :-

1- الائتمان :

ازداد اجمالي رصيد الائتمان في نهاية 2010 الى 9,4% ترليون دينار وبنسبة زيادة مقدارها 77% بعدما كان 4,1% ترليون دينار عام 2009 ، وبذلك تكون نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي 5,4% . ثم ارتفع الى 11 ترليون دينار عام 2011 حتى وصل الى 20,8 ترليون دينار أي بنسبة زيادة مقدارها 60% . كما شكلت نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي 8,4% بعدما كانت 5,4% وقد توزعت نسبة منها 5,9 % للمصارف الحكومية و 2,1% للمصارف الخاصة لعام 2012 وكما في الجدول التالي : -

جدول رقم (2)

الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق 2009-2012

ت	المؤشرات	2009 تريليون	2010 تريليون	2011 تريليون	2012 تريليون	% النقد 2009-2010	النقد 2011-2012	الاهمية النسبية 2009-2010	الاهمية النسبية 2011-2012	نسبة الائتمان النقدي /الناتج المحلي الاجمالي 2009-2010	نسبة الائتمان النقدي /الناتج المحلي الاجمالي 2011-2012

1-	الائتمان النقدي	5,3	9,4	13	20,8	77	60	-	-	5,4	8,4
2-	الائتمان النقدي للقطاع الحكومي	0,7	0,9	1,6	6,2	29	287,5	9,6	30	0,5	2,5
3-	الائتمان النقدي للقطاع الخاص	4,6	8,5	11,4	14,6	85	28	90,4	75	4,9	5,9
4-	الناتج المحلي الاجمالي	139,3	171,9	211,3	246,4	23,4	16,6	-	100	-	-

المصدر :1- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،قسم بحوث السوق المالية ،التقرير السنوي للاستقرارالمالي في العراق لعام 2010 ،ص24

2- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،قسم بحوث السوق المالي ،التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012،ص22.

وتشير البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي الى ان التردد في منح الائتمان يعود في الغالب الى (البنك المركزي ،2012،ص28) :

1- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية .
2- ضعف او صعوبة تقييم الضمانات المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان وهو امر ناجم عن تاثير التوقعات التضخمية او ما يسمى بمخاطر السوق .
3- ان اغلب المصارف وخاصة الأهلية لا تسمح بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع قصير الاجل حيث بلغ إجمالي رؤوس الأموال 5,9 تريليون دينار للمصارف كافة . وان نسبة كفاية راس المال لمصرف الرافدين اقل من 12% وهو المصرف الذي يستقطب اكبر رصيد للودائع ، اذ يبلغ هذا المؤشر للمصارف الحكومية 34,5 تريليون دينار منها 19,9 تريليون دينار لمصرف الرافدين و 11 تريليون دينار لمصرف الرشيد والباقي 3,6 تريليون دينار للمصارف (الزراعي ،الصناعي ،العقاري ،العراقي ،المصرف العقاري للتجارة) في حين حظيت المصارف الأهلية بحوالي 7,9 تريليون دينار وتبلغ نسبة كفاية راس المال اكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة 12% .

2-الودائع

احتلت الودائع لدى المصارف الحكومية نسبة 42,5% من مجموع الودائع عام 2010 وكما في الجدول التالي :

جدول رقم (3)

اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق للمدة 2009-2010 و 2011-2015

ت	المؤشرات	2009	2010	2011	2012	الاهمية النسبية 2009-2010	الاهمية النسبية 2012-2011	اثر 2009-2010	اثر 2011-2012
1	الودائع لدى المصارف الحكومية	17,7	29,1	36,1	34,6	85	88	17	14
2	الودائع لدى المصارف الخاصة	4,1	4,98	5,9	7,9	15	18,6	2,9	3,2
المجموع		21,8	34,1	42	42,5	100	100	20	17,2

المصدر :1- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012 ،2013 ،ص30 .

2-البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي للاستقرارالمالي في العراق لعام 2010 ،ص26 .

يتوضح من خلال الجدول رقم (3) ان ارتفاع نسبة الودائع في المصارف الحكومية بالقياس الى المصارف الخاصة ، يعود السبب في ذلك الى جهود المصارف الحكومية في استقطاب الودائع الادخارية وكذلك سبب قرار وزارة المالية بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة الى المصارف الحكومية اضافة الى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة لدى البنك المركزي الى 15% في نهاية 2012 . حيث كانت اهمية الودائع قد انخفضت ، فيما اهمية الودائع لدى المصارف الخاصة 15% عام 2010 وارتفعت الى 18,6% عام 2012 ،حيث توضح عدم ثقة الجمهور بالمصارف الخاصة واتجاههم نحو المصارف الحكومية .

بينما نسبة الائتمان المقدمة الى الناتج المحلي الاجمالي ما زالت متدنية اذ تبلغ هذه النسبة 8,4% على الرغم من ارتفاع الفوائض الاهلية او الادخار الشخصي الى 13,3% ، الا ان ذلك قد ساعد على ارتفاع مستوى الائتمان النقدي المصرفي في البلاد من 13 تريليون دينار الى 20,8 تريليون دينار .

تقيس نسبة كفاية راس المال مدى كفاية راس المال المتحفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها .

وقد بلغت نسبة كفاية راس المال لدى المصارف الحكومية نهاية عام 2010 وبشكل خاص مصرف الرافدين اقل من الحد الادنى المقرر من قبل لجنة بازل والبالغ 12% بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضالة راسماله ووجود الديون الموروثة وخسائر الحرب وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004 .

في حين كانت لدى المصارف الاهلية اكثر من 60% وذلك لتحفظ الاخيرة على منح الائتمان من ناحية وقيام المصارف برفع رؤوس اموالها والذي نتج عن سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة 30% مما يشير الى موارد مالية معطلة لا تتوفر لها

فرص الاستثمار الامن والائتمان السليم . وقد ارتفع في عام 2012 فقد بلغت هذه النسبة اقل من الحد المقرر استنادا لاحكام المادة 16 من قانون المصارف النافذ والبالغ 12% بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضالة راس المال ووجود الديون وخسائر القرون (البنك المركزي ،2012،ص33) .

ثانيا : المشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي العراقي

يعاني القطاع المصرفي في العراق من عدم تطبيق المصارف لاسس سليمة عند تقديم الائتمان والتوسع في منح الائتمان ، وتوفير السيولة العالمية لدى المصارف . كما ان الظروف غير الطبيعية التي شهدها العراق بعد عام 2003 والتي انعكست سلبيا على القطاع المصرفي في العراق ، والذي توقف عن النشاط في معظمه خلال فترة الحرب وما بعدها مما ادى الى بروز بعض المشاكل التي عانى منها القطاع المصرفي ومنها (وليد عيدي عبدالنبي ،2014،ص3) :

1- انخفاض الكثافة المصرفية التي تبلغ حاليا بحدود فرع ومصرف واحد لكل 32000 نسمة ، وهي نسبة منخفضة قياسا بالنسبة المعيارية العالمية البالغة مصرف واحد لكل 1000 نسمة .
2- غياب الاستراتيجيات المصرفية الفاعلة والخطط التفصيلية السنوية لدى غالبية المصارف والتي ينص عليها قانون المصارف بمادته السادسة والعشرين .
3- غياب المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي مثل شركة التامين على الودائع واخرى للتامين على الودائع واخرى للتامين على القروض الكبيرة وشركة لدراسة مخاطر السوق .
4- عدم تجانس الخدمات المصرفية مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق في ضوء توجهاته نحو اقتصاد السوق ، حيث يبلغ عدد الخدمات بحدود 20 خدمة مقارنة بما إتاحته المادة 27 من قانون المصارف والتي بلغت اكثر من 50 خدمة مصرفية وهي اقل مما تقدمه المصارف العربية والأجنبية .
5- ضعف التقنيات المصرفية او عدم استخدامها على مدى واسع في عدد كبير من المصارف .
6- ترهل الهيكل الإداري في الكثير من المصارف وخصوصا في المصارف الحكومية .
7- سياسة التمييز الحكومي في التعامل مع المصارف الخاصة والذي يتمثل بمنع دوائر الدولة وشركات القطاع العام من ايداع اموالها في تلك المصارف وعدم قبول الصكوك المصدقة و العادية وخطابات الضمان الصادرة عنها الا ضمن حدود معينة لا تسمح بالمنافسة مع المصارف الحكومية .
8- الإجراءات الروتينية التقليدية التي تعتمدها دائرة سجل الشركات مما يسبب تأخر المصادقة على القراءات المتخذة من الهيئات العامة للمصارف ومنها زيادة رؤوس الأموال .
9- تأخر اعادة تداول اسهم المصارف الخاصة في جلسات التداول الجارية في سوق العراق للأوراق المالية مما يسبب أضرارا او خسائر للمساهمين والمستثمرين على السواء .
10- تاخر المصارف الحكومية وبعض المصارف الخاصة في اقتناء انظمة مصرفية شاملة او ربط فروعها بشبكة اتصالات مع اداراتها العامة ، وعدم قيامها باتخاذ الاجراءات المناسبة لتطبق الصيرفة الالكترونية بما فيها الصكوك .

اذن يتضح ان الأداء المصرفي الحكومي معرض لمشاكل عديدة وخاصة المشاكل التي يتعرض لها المصرفين (الرافدين والرشيد) باعتبار ان النشاط المصرفي مخصصا لتمويل النشاط العام المتمثل بعدم الكفاءة والخسائر المتراكمة ، بينما

حرم القطاع الخاص من التمويل اللازم المتراكم الرأسمالي إضافة الى ما تقدم ان 90% من استثمارات الجهاز المصرفي الحكومي وهي استثمارات في حوالات الخزينة ، مما يعني ان قاعدة الاستثمار ضعيفة وما زالت محصورة في ادوات الحكومة .

كما ان الخدمات المصرفية لدى الجهاز المصرفي بشكل محدود جدا في عمليات الاقراض والتمويل البسيط ، حيث ان الجهاز المصرفي الحكومي لا يمتلك قدرات كافية على توفير منتجات مصرفية حديثة كاداة المحافظ الاستثمارية .

وقد وقع العبء على المصرفين (الرافدين ، الرشيد) وهي جزء من عبء الديون العراقية ، حيث بلغت الفوائد المتراكمة عليه 23 مليار دولار وهذه الديون اكبر من راسمال مصرف الرافدين باضعاف ، كما ان 66% من موجودات مصرف الرافدين و 50% من موجودات مصرف الرشيد تكون من حوالات الخزينة التي تصدرها الحكومة العراقية لتمويل وتغطية خسائره وتوفير الإعانات والدعم لها (د.كمال البصري ،2015 ،ص1) .

كما ان هناك بعض الاسباب التي اقترحتها اللجنة المالية والتي اوصي وهي تعد اهم الأسباب في تأخر الإصلاح المصرفي العراقي ويمكن اجمالها بالاتي (مجلس النواب ،اللجنة المالية ،2015،ص44-47) :

1- التباطؤ في اصدار تشريعات تعمل على تحريك عملية الاصلاح .
2- عدم وضوح الرؤى والسياسات الاقتصادية وتنسيق السياستين المالية والنقدية .
3- اقرار الخطط المعدة للاصلاح بعيدا عن اراء المختصين والخبراء المصرفيين .
4- التشريعات والقوانين والتعليمات السارية التي تحجم عمل المصارف وتحد من توسعه وتطوره .
5- لم يفسح المجال واسعا للقطاع المصرفي للعمل الاستثماري والتمويلي في ظل احتفاظ المصارف بسيولة عالية .
6- انعدام الرؤية المستقبلية الخاصة بالواقع المحلي لعملية الاصلاح المصرفي من قبل القائمين عليها اذ ان خصوصية وضع القطاع المصرفي وما يعانيه من مشاكل يحتم وضع تصور خاص يتناغم مع واقعنا الحالي ومع التجارب المتطورة في الخارج عند استقدام الخيرات الخارجية ووضع هذه الخيرات في اطار يخدم الواقع الحالي .
7- العلاقة البينية بين السلطات المختلفة ذات العلاقة (البنك المركزي ،وزارة المالية ،المصارف الحكومية والخاصة) مثل صدور تعليمات من وزارة المالية يتعلق بعدم قبول الصكوك وخطابات الضمان من المصارف .
8- التسلط الاداري وتبعية المصارف الحكومية ومجالس إدارتها .
9- الفساد الاداري والسلوكيات البيروقراطية في الهرم الاداري للمؤسسات المصرفية .
10- حالة السوق العراقي عموما والاقتصاد الكلي .
11- لم تصل المعدلات الى المستوى المطلوب من الشفافية في التعامل والافصاح عن البيانات .
12- ما زال تعامل الناس مع المصارف يشوبه الحذر وعدم الثقة اذ لا زالوا يتعاملون بالنقد عوضا عن الشيكات والصراف الالي واستخدم بطاقات الائتمان .

13- بطء عملية الاصلاح او عدم فاعليتها ، وتفاقم الكلف والاعباء المادية والمجتمعية وتفطر الادارات الادارية للخضوع للضغوط الناجمة عنها على نحو يرسخ قيم الاعتماد على الدولة وعلى نمط الاعالة المرتبط بدورها المركزي في الاقتصاد بدلا من العمل على تفكيك هذه القيم والانماط واحلال قيم السوق التنافسية .
14- اتباع مجموعة من الاجراءات التي ادت بدورها الى عدم كفاءة تخصيص وحشد الموارد مما يجعل من هذا القطاع مثقلا بالاختلالات الهيكلية ومنها :
أ- سياسة الكبح المالي .
ب- القروض المتعثرة .
ت- ضعف كفاءة انظمة المعلومات .
ث- ضعف استخدام التكنولوجيا .
ج- ضعف الافصاح والرقابة .

المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي العراقي

أولا : الإجراءات اللازمة للإصلاح المصرفي العراقي

ان الاصلاح المصرفي يبدا من دراسته واقع هذا القطاع والسعي لتذليل الصعوبات التي يواجهها ، وذلك من خلال حشد الموارد المالية واعادة تخصيصها وتحسين كفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي . حيث نجد مثلا ان انحياز الحكومة بكافة تفاصيلها لمصارفها على حساب مصارف القطاع الخاص يمثل هيمنة الدولة على نحو 89% من مجموع الودائع وعلى 63% من ودائع القطاع الخاص ، كما ان المصرف العراقي للتجارة يهيمن على القسم الاعظم من اعتمادات الاستيرادات الحكومية (موفق حسن محمود ،2015 ،ص3) .

وقد رات اللجنة المالية في العراق الى ضرورة الاصلاح المصرفي ليرتقي الى افاق جديدة من العمل المصرفي .

وفي اطار الاصلاحات المصرفية فقد عمد البنك المركزي الى ايجاد سياسة متوازنة للاصلاح بعد عام 2003 ويمكن بيان تفاصيلها ومنها (البنك المركزي العراقي ،2012 ، ص23) :

1- ايجاد وتطوير البيئة التشريعية المصرفية ومنها اصدار قانون للبنك المركزي العراقي والذي تحددت فيه اهدافه ومهامه وضمن له استقلالية في رسم وتنفيذ سياساته النقدية وقد اصدرت عدة قوانين منها رقم 94 لسنة 2004 لتنظيم العمل المصرفي وقانون غسيل الاموال رقم 93 لسنة 2004 .
2- العمل على ايجاد المؤسسات المالية الساندة بعد ان كانت مقتصرة على شركة واحدة وهي (شركة نقل النقود) التابعة لوزارة المالية ، حيث قام البنك المركزي بمنح إجازة لمشاريع القروض الصغيرة والمتوسطة وثانية لشركة الكفالات المصرفية وثالثا منح إجازة لشركة اموال خدمات الالكترونية واجازة الى شركة بطاقات الائتمان (كي كارد) ورابعة اعداد البنك مسودة قانون لشركة ضمان الودائع اصدار التعليمات المنظمة .

3- تحسين الكثافة المصرفية في العراق والتي بلغت في 2003 مصرف واحد لكل 72000 الف نسمة . وذلك من خلال فتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية .
4- تشجيع المصارف العربية والأجنبية لفتح فروع لها في العراق بعد عام 2003 ومعاملتها اسوة بالمصارف العراقية والسماح لها بممارسة مهامها وفقا لما جاء في قانون المصارف النافذ حيث بلغ عدد هذه الفروع 15 فرعا عام 2013 . ويعتبر هذا الاجراء ضمن فعاليات تشجيع الاستثمار الاجنبي .
5- تطوير الخدمات المصرفية والتي كانت لا تتعدى في عام 2003 (5) خدمات وجعلها بحدود 20 خدمة في غالبية المصارف العاملة في العراق .
6- تطوير الجانب التقني في البنك المركزي العراقي في الجهاز المصرفي .

الا انه مضى عام 2013 و 2014 ولم يحصل في القطاع المصرفي اي تقدم على الرغم من صدور عدد من القوانين التي تم ذكرها سابقا الا انها لم تضف شيئا الى القطاع المصرفي وقد تم اقتراح بعض الإجراءات العامة (ملتقى العراق المصرفي ،2015،ص2) :

1- تعديل القوانين التي تنظم العمل المصرفي وهي قانون 94 لسنة 2004 وقانون البنك المركزي 56 لسنة 2004 وقانون الاوراق المالية 74 لسنة 2004 وغسيل الاموال 93 لسنة 2004 .
2- اعتماد سياسة نقدية مالية جديد تؤدي الى اصلاح شامل واعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي والخاص .
3- وضع السياقات والاليات للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية .
4- تفعيل وتنشيط الاشراف والرقابة الاستباقية والرقابة الالكترونية على المصارف وفق اعداد اصدار التعليمات .
5- انشاء صناديق الاستثمار ومساهمة المصارف فيها لتمويل المشاريع الكبيرة .
6- التركيز على زيادة والائتمان والتمويل والقروض المسيرة وتفعيل توظيف الودائع في اوجه الاستثمار والاعمار ورفع التنمية .
7- وضع خطة للتصدي للازمات المالية التي تعاني منها المصارف وخاصة نقص السيولة .

اما بالنسبة للاجراءات الخاصة ومنها (د0 كمال البصري ،2008 ،ص3) حيث يتم العمل على ثلاث مراحل :

1- المرحلة الاولى :

أ- تاسيس هيئة خاصة بالاصلاح المصرفي تاخذ على عاتقها رسم سياسة الاصلاح وتشخيص الاليات الضرورية للاشراف على المصارف على ان تمنحها الدولة القدرة على تشريع القوانين .

ب- تاسيس مصرف جديد (نموذجي) لغرض اجراء التغيير الضروري في المصارف الحكومية ، لا بد من تقديم بديل يحتذى به من قبل المصارف ، فان تحديث الانتاج في المجال الزراعي والصناعي يتطلب عادة قيام منشاة رائدة تتبنى التقنيات الحديثة . في وقت تقوم المنشات الاخرى بدور المراقب بعدها تقوم هذه المنشات بتبني التقنيات الجديدة مع تاسيس مصرف يعد (نواة للاصلاح المصرفي) ، كما يمكن ان يتعاون المصرف التجاري العراقي .

ت- تاسيس معهد للتطوير المصرفي تقوم الهيئة بتاسيس معهد للتطوير المصرفي يعمل على تطوير التعليمات المصرفية وتطوير الابحاث .

اما ما يتعلق بعمل المصارف القديمة حيث توصي الهيئة :

1- تحميل وزارة المالية ديون الدولة وتمثل قيود الموقوفات الظاهرة في سجلات المصارف .
2- تتحمل المالية جميع المبالغ المؤشرة لدى المصارف تحت بند اضرار الحرب لعدم مسؤولية المصارف عنها .
3- تتحمل المالية والبنك المركزي مناصفة مسؤولية جميع العملات المزيفة سواء كان بدون (ليبل او غيرها) حيث ان المصارف كانت تتخبط بذلك نتيجة عدم وضوح التعليمات ويستثنى من ذلك الحالات التي جرى فيها تحقيق وادائه .
4- اطفاء الديون الميؤوس من تسديدها نهائيا من التخصيصات التي اتخذت لها وظهرت في ميزانية كل مصرف عدا الديون التي كانت بتوجيه من الدولة فهذه تطفى نهائيا وتتحملها الدولة .
5- مفاتحة المالية لغرض تعويض المصارف عن ارصدتها الخارجية التي حولت الى صندوق اعمار العراق DFI .
6- يوضع الحد الادنى لربح كل فرع مصرفي وبشكل تصاعدي مع مرور الزمن .
7- تتمتع الفروع بحرية كاملة في اتخاذ القرارات بخصوص توظيف العمالة او بخصوص نوع الخدمات المصرفية .
8- وضع نظام جديد للعمل في جميع المصارف تتمثل بتطبيق سياسات العقاب والثواب وتوفير الحوافز الضرورية للعمل الجاد المبدع .
9- اتاحة الفرصة للمصارف وفروعها بالتنافس في مجال انتاج الخدمات المصرفية وتحقيق الربح .
10- ربط المصارف القديمة مع المصارف الاجنبية وتشجيعها على الارتباط وتبادل الخبرات من خلال التعاون المشترك .

ويعد تطبيق هذه الاجراءات لتبدا المرحلة الثانية والمتمثلة بايجاد البيئة الجديدة للمصارف والتي تكون منافسة بينها وكذلك العمل على تشجيع القطاع الخاص ، اما المرحلة الثالثة والمتمثلة بوضوح رؤية عمل المصارف وبالتالي ستقرر من يكون ومن يخرج من العمل المصرفي .

ثانيا : الفرص والازمات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي :

يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشاكل والتي سبق ان تم ذكرها والتي تتسبب في عدم استقرار البيئة الاستثمارية . مما ادى الى عدم تطوره بالشكل المطلوب وضعف ارتباطه بالمنظومة العالمية . وبما ان معظم السكان العراقيين بين الظروف التي يعيشون فيها اصبحوا عاجزين عن تسديد ديونهم للمصارف ، مما اربك المصارف وانعكس سلبا على حجم السيولة . كما لا تزال رؤوس اموال المصارف العراقية غير واضحة .

ومن اهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي ما يلي (عبد عباس النصيري، 2015،ص1) :

1- ازمة السيولة

بسبب تداعيات الظروف الاقتصادية الخارجية والتي تمثلت بهبوط اسعار النفط العالمية بنسبة 60% بالمقارنة مع اسعارها السابقة وكذلك الظروف الداخلية للعراق السياسية والاجنبية والاقتصادية والهدر بالمال العام وسوء ادارة وعدم وجود

صندوق سيادي في العراق مثل غيره من الدول وعدم توفر احتياطيات مالية تحت تصرف الحكومة الجديدة ادى الى ازمة سيولة خانقة بدا تاثيرها واضحا على المصارف حيث انخفضت الودائع لديها وارتفعت سحوبات الزبائن واقناع البنك المركزي في اربيل عن اطلاق ودائع المصارف الاهلية والتي تشكل الارصدة الاساسية للمصارف مما جعل هذه المصارف تعاني من ازمة حقيقية تؤدي الى انهيارات لاغلب المصارف الاهلية اذ لم يتم معالجتها بالتدخل على مستوى عالي من الحكومة الاتحادية .

2- الديون المتعثرة :

بسبب الظروف الاجنبية الخاصة التي يعيشها العراق بسبب الحرب على الارهاب يعاني القطاع المصرفي (الحكومي + الخاص) مشكلة عدم تمكن قسم كبير من المقترضين من تسديد ديونهم بتواريخ استحقاقها مما انعكس على حجم السيولة ووصلت الى الحدود الدنيا في المصارف بل قد تعرضها للافلاس والانهيار .

3- قصور البيئة القانونية

ان التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع المصرفي هي القوانين التي تنظم العمل المصرفي وهي بشكل خاص المادة 28 من قانون المصارف 94 لسنة 2004 ، بالرغم من تعديلها والتي تحدد الانشطة المحظورة على المصارف وتضع القيود على الاستثمار والقوانين الضريبية مما يجعل مساهمتها في التنمية محددة جدا .

4- ضعف تنفيذ القرارات الحكومية الداعمة للمصارف

بسبب ضعف متابعة الاجهزة الحكومية لتنفيذ قرارات الحكومة الخاصة بدعم الجهاز المصرفي في كافة المجالات والتي اصدرتها لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء والبنك المركزي مما ادى الى عدم تنفيذ القرارات مما افرغها من محتواها .

5- عدم مواكبة نظم الصيرفة الحديثة

ان الجهاز المركزي ما زالت انظمته المصرفية والادارية لا تواكب الصيرفة الحديثة ونظم المعلومات وتحليلها بالرغم من وجود الجهود المبذولة من البنك المركزي في هذا المجال مما جعل حصول فجوة كبيرة من التطور في التقنيات المصرفية الحديثة المطبقة في الدول المجاورة والعالم .

ويمكن اجمال اهم الفرص التي تتاح للقطاع المصرفي في : -

1- مواجهة الانهيارات المالية للمصارف .
2- تفعيل البرنامج الحكومي
3- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
4- الدعم الحكومي للقطاع المصرفي

5- الاستقرارالنقدي

6- البيئة القانونية

7- المشاركة في صنع القرار

الاستنتاجــات

1- ان تاريخ القطاع المصرفي العراقي تاريخ قديم وطويل من العمل منذ القرن التاسع عشر عندما بدا كقطاع خاص واستمر بالتطور ليصل الى 54 مصرفا و 371 فرعا داخل العراق و 8 خارجه نهاية 2012 .

2- صدور عدد من القوانين منها قانون 94 لسنة 2004 ورغم ذلك لا يزال الجهاز المصرفي متواضعا في هيكله مع غياب الاستراتيجية المصرفية الفاعلة والخطط التفصيلية السنوية .

3- عدم توفر البيئة التشريعية الملائمة لممارسة اعمال الجهاز المصرفي بشكل كفوء وفعال على الرغم من وجود تغييرات حصلت من خلال القوانين الصادرة .

4- ضعف الرؤية الواضحة للعمل للقطاع المصرفي وخصوصا ما يعانيه من مشاكل ، مع وجود الفساد الاداري والمالي وعدم وجود شفافية في عمل المصارف .

5- ان قرار البنك المركزي يمنح الائتمان النقدي بمقدار 8 اضعاف راس المال بغض النظر عن حجم الودائع لدى المصارف الاهلية مما جعلها ترفع نسبة الفائدة على الائتمان الامر الذي يعرقل منحه .

التوصيــات

1- تشكيل هيئة عليا للاصلاح المصرفي في العراق تتولى بناء استراتيجية مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية وتحديد السياسات والاليات للانتقال الى مرحلة الاصلاح المصرفي .

2- تعديل قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 بما ينسجم مع طبيعة النشاط المصرفي وتحديد المواد التي منعت المصارف من ممارسة الانشطة الاستثمارية والتي تعد من صلب عملها .

3- تطوير تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المصرفية الحديثة بكافة اشكالها مع التركيز على الافصاح وشفافية البيانات .

4- اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية سواء داخل وخارج العراق مما يحقق تنافس بين المصارف .

5- تحديث نظم المدفوعات المصرفية من خلال انشاء نظام مدفوعات عراقي متطور الذي يديره البنك المركزي وترتبط كافة المصارف العراقية الخاصة والحكومية ودائرة المحاسبات العامة في وزارة المالية .

المصــادر

1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، ((دراسة بعنوان الجهاز المصرفي العراقي نشاته وتطوره وافاقه المستقبلية)) ، اعداد وليد ؟؟؟ عبد النبي ،2012 .

2- د0نهاد عبدالكريم ، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق من التقيد الى التحرير ومجالات تفعيلها ، مجلة الغري ، جامعة الكوفة ، ع18 ،2013 .

3- د0 كمال البصري ، اطروحة للاصلاح المصرفي : افكار للمناقشة ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ،2008 . www.lier.org

4- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تطوير النشاط الاقتصادي في العراق ، اعداد وليد عيدي عبدالنبي ،2015 .

5- د0ماجد السوري ، اصلاح النظام المصرفي في العراق ، معهد التقدم للسياسات الانمائية بالتعاون مع مجلة الحوار .

6- البنك المركزي العراقي ، تطوير الجهاز المصرفي العراقي للفترة 2003-2013 ، اعداد وليد ؟؟؟؟ عبدالنبي ،2014 .

7- اتحاد المصارف العربية ، تطورات القطاع المصرفي العراقي ،ع 420 ،2015 .

8- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ،2010 .

9- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، قسم بحوث السوق المالي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ،2012 .

10- مجلس النواب العراقي ، اللجنة المالية ، تقرير اللجنة المالية حول متطلبات اصلاح النظام المصرفي في العراق ،2014 .

11- موفق حسن محمود ، واقع القطاع المصرفي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية ، جريدة العالم ، ع 1258 ،2015 .

12- البنك المركزي العراقي ، ملتقى العراق المصرفي ، الاصلاح المصرفي ، الخطوة الاولى للاصلاحات الاقتصادية في العراق ،2015 .

13- د0 سمير عباس النصيري ، اصلاح القطاع المصرفي العراقي الازمات والفرص ، شبكة الاقتصاديين العراقيين العراقية ،2015 . www.iraqieconomists.net